الرئيس الأسد يصدر مرسومين بتسمية رؤساء لمجالس المحافظات ولمجالس مدن مراكز المحافظات

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسومين رقم (٢٨٦) و(٢٨٧) لعام ٢٠٢٢ المتعلقين بتسمية رؤساء لمجالس المحافظات ورؤساء لمجالس مدن مراكز المحافظات.
وفيما يلي نص المرسومين:

المرسوم رقم (٢٨٦)

بناءً على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ تاريخ ٢٣-٨-٢٠١١م ولاسيما الفقرة ٣ من المادة (٢٠) منه، وتعديلاته.
وعلى المرسوم رقم (٢٥٧) تاريخ ٢-١٠-٢٠٢٢ المتضمن تسمية أعضاء مجالس المحافظات.
وعلى محاضر جلسات مجالس المحافظات.
وعلى اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة.
يرسم ما يلي: المادة ١- يسمى السادة التالية أسماؤهم رؤساء لمجالس المحافظات وفق الآتي:

اسم رئيس المجلس	اسم المحافظة	
محمد إياد الشمعة ابن أحمد وليد	دمشق	١
محمد حجازي ابن عبد القادر	حلب	٢
إبراهيم جمعة ابن محمد	ريف دمشق	٣
إبراهيم معلا ابن كاسر	حماة	٤
فواز الهاشمي ابن عبد الحميد	حمص	٥
عيد الصالح ابن سالم	الحسكة	٦
عبد الخالق الحسين ابن عبد الرحمن	إدلب	٧
أسعد الطوكان ابن يزيد	دير الزور	٨
منهل الفاضل المحاميد ابن أحمد	درعا	٩
تيسير حبيب ابن كامل	اللاذقية	١٠
محمد الزعيتر ابن إسماعيل	الرقة	١١
عليا محمود ابنة عيسى	طرطوس	١٢
هشام قات ابن أكرم	القنيطرة	١٣
رسمي العيسمي ابن حمد	السويداء	١٤

المرسوم رقم (٢٨٧)

بناءً على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٠٧) تاريخ ٢٣/٨/٢٠١١ م ولاسيما الفقرة ٣ من المادة (٢٠) منه، وتعديلاته.
وعلى المرسوم رقم (٢٥٨) تاريخ ٢-١٠-٢٠٢٢ م المتضمن تسمية أعضاء مجالس مدن مراكز المحافظات.
وعلى محاضر جلسات مجالس مدن مراكز المحافظات.
وعلى اقتراح وزير الإدارة المحلية والبيئة.
يرسم ما يلي: يسمى السادة التالية أسماؤهم رؤساء لمجالس مدن مراكز المحافظات وفق الآتي:

اسم رئيس المجلس	اسم المدينة	
معد المدلجي ابن ثابت	حلب	١
مختار حوراني ابن عارف	حماة	٢
عبد الله البواب ابن إحسان	حمص	٣
عدنان خاجو ابن عبد الكريم	الحسكة	٤
مرهف أصفري ابن مروان	إدلب	٥
جرير كاكاخان ابن أحمد	دير الزور	٦
أمين العمري ابن شحادة	درعا	٧
حسين زنجرلي ابن خالد	اللاذقية	٨
عبد القادر سليمان ابن أحمد	الرقة	٩
محمد زين ابن خالد	طرطوس	١٠
شحاذة حاتم ابن محمد	السويداء	١١

وكانت انتخابات المجالس المحلية جرت في الثامن عشر من الشهر الماضي حيث توجه الناخبون إلى مراكز الانتخابات لممارسة حقهم الانتخابي.
وبعد صدور مرسومي تسمية أعضاء مجالس المحافظات وأعضاء مجالس مدن مراكز المحافظات والقرارات الخاصة بباقي المجالس المنتخبة، عقدت المجالس المحلية اجتماعها الأول بناء على دعوة وزير الإدارة المحلية والبيئة لأداء اليمين القانونية وانتخاب رؤساء المجالس وأعضاء المكتب التنفيذي.

بعد الإقبال الكثيف على تقديم الاستقالات

مديرو المؤسسات الحكومية يطالبون برفع سن التقاعد لمنع إفراغ المؤسسات من الخبرات

السويداء - عبير صيموعة

بات إفراغ المؤسسات والدوائر الحكومية من موظفيها وأصحاب الخبرات في السويداء واقعاً ملموساً وحقيقة لا يمكن أن يختلف عليها اثنان، حيث أكد عدد كبير من رؤساء الدوائر ومديري المؤسسات في السويداء وجود نقص في الكادر الوظيفي والإداري حصرا والذي تعود أسبابه بالدرجة الأولى وبحسب ما أشاروا إليه إلى ما أفرزته الحرب على البلاد بهجرة العناصر الشابة وأصحاب الشهادات والخريجين بسبب الوضع الاقتصادي المتردي والبحث عن فرص للعمل إضافة إلى إحجام الكثير من أصحاب الشهادات والخريجين الجدد عن التقدم إلى الوظائف الحكومية بسبب الأجور المتدنية التي لا تتناسب مع الغلاء المعيشي والذي بدوره أدى إلى بروز ظاهرة الاستقالات الكبيرة في جميع المؤسسات والدوائر الخدمية على حد سواء.

ورأى من التقتهم «الوطن» من مديري ورؤساء مؤسسات حكومية في المحافظة انه لضمان استمرار العمل ضمن تلك المؤسسات ولو بشكل إسعافي يجب إصدار قرار أو تشريع برفع سن التقاعد في المؤسسات لكل العاملين ومن ضمنها أصحاب الخبرات وخاصة في الوظائف الإدارية إلى سن ٦٥ على أقل تقدير ولمن يرغب البقاء منهم في وظيفته وحالته الصحية تسمح بالاستمرار ضمن عمله لأن ترميم تلك الوظائف الشاغرة بالخريجين الجدد في حال وجدوا فهم يفتقدون إلى الخبرة والمعرفة الكافية بأساليب العمل موضحين النقص الكبير بتلك العناصر المؤهلة وفي كل المؤسسات.

بدورها مديرية الشؤون الإدارية في المحافظة أكدت لـ«الوطن» وجود نقص كبير بالكادر الوظيفي في جميع المؤسسات بسبب عدم تقدم أصحاب الشهادات والخبرات للوظائف الإدارية، الأمر الذي ينذر بإشكالية حقيقية في عمل كل الدوائر الحكومية ما يفرض بالضرورة إيجاد تشريع على وجه السرعة ينظم هذه القضية عبر رفع سن التقاعد أسوة بالهيئات التعليمية والتعليم العالي ومحامي الدولة والقضاة أو إصدار قرار من رئاسة الحكومة بالتعاقد مع أصحاب الخبرات ضمن وظائفهم عند الوصول إلى السن القانوني للتقاعد علماً أنه توجد مادة بقانون العاملين تسمح بالتعاقد مع العاملين بصفة خبراء ولكن لا يتم تطبيقها.

مصدر مسؤول في المحافظة أكد لـ«الوطن» أن الإشكالية الكبرى في قضية ترميم الشواغر والتعيينات تكمن بالأسس التي تم وضعها من وزارة التنمية باختيار المديرين ورؤساء الدوائر للتمديد والتعيين، موضحاً أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها جميع الفئات فان جميع الخبرات لجأت إلى الهجرة أو تقديم الاستقالات والذي تؤكد عليه الاستقالات المهولة ضمن جميع القطاعات من صحة وتربية وخدمات وغيرها، الأمر الذي يفرض بالضرورة إعادة النظر بكل القرارات الوزارية، وخاصة ضمن آلية عمل وزارة التنمية، فضلاً عن ضرورة إيجاد تشريع قانوني للحفاظ على أصحاب الخبرات ضمن وظائفهم والمتمثل بالإسراع في إصدار قرار من رئاسة مجلس الوزراء بضرورة رفع سن التقاعد وخاصة للعاملين ضمن الوظائف الإدارية من أصحاب الخبرة وإلا فاننا مقبلون على عملية إفراغ للمؤسسات من تلك الخبرات خاصة مع الافتقاد إلى العناصر الشابة من أصحاب الشهادات الراغبين في التعاقد والعمل ضمن وظائف الدولة وحصراً الذكور منهم بسبب الأجور المتدنية من جهة والرغبة الكبيرة في الهجرة والبحث عن فرصة عمل خارج البلاد.

تشغيل مشروع الضواغط الغازية في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى

مدير الشركة السورية للغاز لـ«الوطن»: كمية الإنتاج المتوقعة ٥٠٠ ألف متر مكعب غاز يومياً وقيمة العقد ٨٠ مليون يورو وملیارا ليرة

حمص - نبال إبراهيم

على الرغم من سنوات الحصار والهجمات الإرهابية التي حاولت المجموعات المسلحة من خلالها إطفاء شعلة معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ذي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية، فإن المعمل لم يتوقف عن ضخ الغاز لمحطات توليد الكهرباء وأقسام الغاز المنزلي بصمود عماله من إداريين وعمال وفنيين وثباتهم في مواقع العمل، والذي أثمر عن تركيب أربعة ضواغط لزيادة كميات الغاز المنتج بخبراتهم الوطنية ومساعدة وإشراف من الأصدقاء في روسيا، ما يسهم في تحسن وضع الكهرباء في سورية عموماً إضافة لزيادة كميات الغاز المنزلي.

وبين مدير الشركة السورية للغاز أمين داغري «للوطن» أن المشروع يهدف إلى تكثيف الضغوط لإنتاج أكبر كمية من الآبار الغازية لزيادة كميات الإنتاج، لافتاً إلى أن الكمية الإضافية المتوقعة بحدود ٥٠٠ ألف متر مكعب غاز يومياً ستتم معالجتها وضخها في الشبكة السورية للغاز وتسليمها لمحطات توليد الكهرباء.

وأشار إلى أن النتائج الأولية لعمليات تجريب الضواغط الأول والثاني ممتازة من ناحية أداء المعدات وتأمين الكمية المتوقع إنتاجها، مؤكداً أن العمل مستمر لتشغيل الضاغطين الثالث والرابع ليكونا احتياطيين للضواغط التي تعمل حالياً، لافتاً إلى أنه سيتم وضعهما بالخدمة ما بين ٤٥ إلى ٦٠ يوماً.

ولفت داغري إلى أن العقد أبرم مع شركة ستروي ترانس غاز الروسية والمعدات بالكامل روسية الصنع وهي من أحدث التقنيات المطبقة حالياً في مجال الصناعة الغازية، مبيناً أن قيمة العقد بلغت ٨٠ مليون يورو و٢ مليار ليرة سورية، منوهاً إلى أهمية هذا المشروع على الرغم من الصعوبات التي اعترضت مسيرة العمل خلال الحرب.

بدوره أشار مدير معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى فادي إبراهيم لـ«الوطن» إلى انطلاق المرحلة الأولى من مشروع الضواغط الغازية بالمعمل ووضعها بالخدمة من خلال تشغيل الضاغطين الأول والثاني على أن يتم الانتهاء من عمليات تجهيز الضاغطين الثالث والرابع خلال شهرين كحد أقصى، موضحاً أن المشروع عبارة عن ٤ ضواغط غازية استطاعة كل منها مليونا متر مكعب يومياً وربطها بعنفة غازية استطاعتها ١٠ ميغا واط ساعي.

ولفت إلى أن المشروع مؤلف من معدات وضواغط بتصنيع روسي والإنشاء والتركيب كان بخبرات وآليات وطنية، مؤكداً على أن المشروع مهم وحيوي لقطاع الغاز بهدف تأمين استقرار الوضع الغازي ويعطي بنفس الوقت زيادة كمية من الإنتاج المتوقع بحوالي ٥٠٠ ألف متر مكعب باليوم.

إبراهيم: تشغيل الضاغطين الأول والثاني وتجهيز الضاغطين الثالث والرابع خلال شهرين كحد أقصى

يومياً، بحيث تتم معالجته في المعمل وينتج كميات إضافية من الغاز المنزلي يمكن أن تصل إلى ما بين ٨ إلى ٩ أطنان يومياً.

من جانبه أشار رئيس قسم شعبة الكهرباء في معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى سامر محمود إلى أن دورهم منذ البداية كان لتمديد الكابلات الكهربائية وتركيب التجهيزات التابعة للمشروع وإدخال جميع التجهيزات والمستلزمات وتركيبها بالموقع، لافتاً إلى دور المتابعة من الجانب الروسي في تمديد الكابلات بين المشروع بين القديم والحديث وتوصيل كل الأجهزة والقواطع وربطها مع المشروع القديم باعتبارها معدات روسية الصنع.

ولفت إلى أنه تم توصيل كل المعدات وإجراء الاختبارات لوضعه بالخدمة بالتعاون والتنسيق مع الجانب الروسي، أثناء العمل بالمشروع لم يكن هناك وقت محدد للتنفيذ وكان يسير بأقصى وقت ممكن لأهميته في تحسين واقع الغاز في القطر.

بدوره أكد رئيس دائرة العمليات بالمعمل نادر مرهج أن مهمة الضواغط تخفيض ضغط السحب وزيادة إنتاجية الآبار وزيادة ضغط المعمل لتحسين عملية معالجة الغاز الطبيعي ومن ثم ضخه للشبكة وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة واقع الإنتاج للآبار والمقدر بحوالي ٥٠٠ ألف متر مكعب باليوم.

مقاولو اللاذقية يتركون العمل بسبب «الصعوبات».. والنقابة تتخذ إجراءات جديدة

رئيس فرع النقابة لـ«الوطن»: من أصل ٢٥٠٠ مقاول بقي ٥٢٠ فقط

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف رئيس فرع نقابة مقاولي الإنشاءات في اللاذقية طارق أبو دبوسة لـ«الوطن»، عن شبه جمود بحركة العمل حالياً، وخسارة النقابة نحو ٢٥٠٠ مقاول خلال فترة الحرب، مبيناً أنه قبل الأزمة كان لدى النقابة ٣ آلاف مقاول، ليبقى منهم اليوم ٥٢٠ مقاولاً فقط.

وقال أبو دبوسة: إن هناك منغصات وصعوبات عدة أمام عمل المقاولين، ما أدى لسفر بعضهم، وبعضهم الآخر غيّر عمله وآخرون لم يجددوا انتسابهم بسبب عدم قدرتهم على دفع رسوم متراكمة ومنها الرسم السنوي نحو ١٧٥ ألف ليرة، تصل إلى ما يقرب نصف مليون ليرة عن ٣ سنوات تأخير.

وذكر نقيب المقاولين أن من الأعباء الكبيرة نقص فرص العمل في تنفيذ المشاريع لمصلحة شركات القطاع العام التي باتت تنفذ مشاريع بقيمة أقل من ١٠٠ مليون ليرة ومنها مشاريع بقيمة ٢٥ مليون ليرة وهي المشاريع التي كان يعتمد عليها المقاولون في سوق العمل ليصبحوا اليوم خارجه من دون الحصول على أية مشاريع ما بعد إجحافاً بحق المقاولين، علماً أن هذا الموضوع مخالف لقانون التصنيف حول آلية دخول الشركات لتنفيذ المشاريع حسب القيمة لكل مشروع.

وأكد أهمية إعادة العمل في مقالع الحصويات ضمن محافظة اللاذقية، بسبب تكبّد المقاول مبالغ إضافية لقاء استجرار البحص والرمل من منطقة حسياء، ليدفع نحو ٦٠٠ ألف ليرة عن كل شاحنة، إضافة إلى دفع رسوم وفق مبدأ النسب والتناسب بين ١٢٥ – ١٥٠ ألف ليرة والمشروع غير معروف موقعه ولا تنفيذه إنما يستوجب دفع رسم للمؤسسة نحو ٧٠٠ ألف ليرة، في حين لو تتم إعادة تشغيل مقلع رسيون بمنطقة الحفة لكانت الرسوم غير مستوجبة على المقاول وإنما تبقى من المقلع إلى المؤسسة، كما كان الأمر سيخفف أعباء أجور نقل المواد من حسياء لمعمل ٣٠ – ٤٠ بالمئة كأجورها من ريف اللاذقية، منوهاً بأن هذه المبالغ ستكون وفراً لزيادة إنتاج المقاول في مشاريع إضافية بشكل عام.

وأشار أبو دبوسة إلى إشكالية المقاولين مع نقابة المهندسين في اللاذقية، معتبراً أنها تستغل المهندس المقيم بدفع رسم مشروع للمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية، على سبيل المثال عن كل مشروع بقيمة ٢٥ مليون ليرة يستوجب دفع رسم للمؤسسة نحو ٧٠٠ ألف ليرة، في حين لو تتم إعادة تشغيل مقلع رسيون بمنطقة الحفة لكانت الرسوم غير مستوجبة على المقاول وإنما تبقى من المقلع إلى المؤسسة، كما كان الأمر سيخفف أعباء أجور نقل المواد من حسياء لمعمل ٣٠ – ٤٠ بالمئة كأجورها من ريف اللاذقية، منوهاً بأن هذه المبالغ ستكون وفراً لزيادة إنتاج المقاول في مشاريع إضافية بشكل عام.

وأشار أبو دبوسة إلى إشكالية المقاولين مع نقابة المهندسين في اللاذقية، معتبراً أنها تستغل المهندس المقيم بدفع رسم مشروع جديد.

ولفت إلى مطالب المقاولين بتخصيصهم ببطاقات محروقات بنزين ومازوت من مجلس المحافظة وتحديد الكميات حسب حجم تنفيذ المشاريع لحمايتهم من أسعار السوق السوداء التي لا ترحم، إضافة لمطالبتنا من مجلس المدينة بتخصيص النقابة بقطعة أرض أسوة ببقية الصناعيين والحرفيين وتجار السيارات، وذلك لصيانة آليات ومعدات المقاولين، ولتخزين مواد البناء اللازمة لتنفيذ أعمالهم ومشاريعهم.

وأوضح نقيب المقاولين في اللاذقية أنه وخلال الفترة الماضية، تخطو النقابة خطوات إيجابية رغم كل التحديات، إذ تم عقد لقاء مع محافظ اللاذقية عامر هلال ووعد بتذليل العقبات مع الشركات العامة ودراسة فتح المقالع في اللاذقية ونأمل خيراً في هذه الوعود لما ينعكس إيجاباً على عمل المقاول والعمل الإنشائي في المحافظة.

وأكد استعداد فرع النقابة لمرحلة إعادة الإعمار وفقاً لتوجيهات الرئيس بشار الأسد، والنقابة المركزية، بالعمل على تهيئة الكادر بالخبرات الوطنية من دون الاعتماد على الشركات الخارجية ما يسهم بتوفير فرص العمل والوفر المالي بالقطع الأجنبي لنبدأ مرحلة الإعمار بخبرات وطنية تامة.

وكشف عن إجراءات جديدة لتحفيز المقاولين على العودة للانتساب للنقابة، عبر إنجاز غير مسبوق على صعيد النقابة، يتمثل بتأمين الضمان الصحي مع عدد من المشافي بالمحافظة وخلال أسبوع سيتم الإعلان عن التفاصيل عبر حسومات تصل حتى ٥٠ بالمئة لإجراء تحاليل وعمليات ومعاينات وأنواع الطبابة الأخرى ما يخفف الأعباء المادية والدوائية عن المنتسبين للنقابة، إضافة لحسومات بالفنادق والمطاعم بنسب تتراوح بين ٢٠ – ٣٥ بالمئة.

وأضاف أبو دبوسة: إنه سيتم رفع تصنيف المقاول حسب الفئات وسقف الأعمال لضمان عودة أكبر عدد من المقاولين إلى النقابة خلال الفترة المقبلة، إضافة لمنح قرض بقيمة ١٠ ملايين ليرة للمقاولين لتركيب نظام الطاقة الشمسية بالتعاون مع أحد البنوك الخاصة وفق تسهيلات كبيرة من دون رهن عقاري وفوائد قليلة بمدة تسديد ٣ سنوات لتكون خطوة رائدة على مستوى النقابات بشكل عام.

المقاولون يتساءلون: لماذا نضطر لدفع رسوم براءة ذمة لنقابة المهندسين؟